

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٠

بشان الموافقة على اتفاق مقر بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

**قرر:**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق مقر بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى

التابع للأمم المتحدة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٩ ، وذلك مع التحفظ

بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ

( الموافق ١٦ يناير سنة ٢٠٠٠ م ) .

**حسنى مبارك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

( الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٠ م ) .

## اتفاق مقرر

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الاغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، المشار إليها فيما يلى باسم « الحكومة » وبرنامج الاغذية العالمى التابع للأمم المتحدة ، المشار إليه فيما يلى باسم « البرنامج » .

عملا بأحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧١٤ (د-١٦) و ٢٠٩٥ (د-٢٠) و ٣٣٤٨ (د-٢٩) و ٣٤٠٤ (د-٣٠) و ٢٢/٤٦ ، والقرارات ٦١/١ و ٦٥/٤ و ٧٥/٢٢ و ٩١/٩ لمؤتمر منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة المنشئة لبرنامج الاغذية العالمى من أجل توفير الاغذية كعون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالنظر إلى رغبة البرنامج فى إنشاء مكتب إقليمى فى القاهرة ( جمهورية مصر العربية ) لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تكون مهمته الرئيسية أن يوفر الدعم ، فى حدود ولايات البرنامج - على النحو المنصوص عليه فى لائحته من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة - إلى حكومة جمهورية مصر العربية وكذلك إلى بلدان أخرى معينة فى الإقليم ، فى جهودها الرامية إلى مكافحة الجوع .

ورغبة فى تيسير إقامة المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى القاهرة

وتيسير عمله ، قد اتفقا على ما يلى :

### ( المادة الأولى )

#### المكتب الإقليمي للبرنامج

ينشئ البرنامج مكتباً إقليمياً للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، يشار إليه فيما يلى باسم « المكتب الإقليمي » فى القاهرة .

ينتمتع هذا المكتب الإقليمي بالشخصية القانونية وتكون له أهلية التعاقد ، وتملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها ، وفقاً لقانون البلد ، والتقاضى .

### ( المادة الثانية )

#### إقامة المكتب

تيسر الحكومة إقامة المنشآت اللازمة لمكتب البرنامج فى أراضيها ، وفقاً لقوانينها ، باستثناء ما ينص عليه خلاف ذلك فى هذا الاتفاق ، وتعنى بتوفير مكان ملائم لمكتب البرنامج دون مقابل ، ويكون البرنامج على استعداد إلى حين ذلك لأن يعمل ترتيباته الخاصة وأن يغطى تكاليف المنشآت .

### ( المادة الثالثة )

#### المزايا والحصانات

تطبق الحكومة الإعفاءات والتسهيلات التالية على المكتب الإقليمي للبرنامج :

١ - تكون حرمة منشأ المكتب الإقليمي وأملكه ومجهيزاته ومحفوظاته مصونة .

٢ - يعفى المكتب الإقليمي وأصوله ودخله وأملكه الأخرى من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة باستثناء تلك التى ليست فى الواقع إلا رسوماً على خدمات المرافق العامة .

٣ - يعفى المكتب الإقليمي من الرسوم الجمركية وخلاف ذلك من جبايات ومحظورات وقبوض على المواد المخصصة لاستعمال المكتب الرسمى بما فى ذلك ما يلى :

الأثاث والأدوات المكتبية وغير ذلك من المواد اللازمة لعمل المكتب ، السيارات ،

بما لا يزيد عن خمس سيارات ، لا يتم التصرف فيها إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإفراج عنها وبعد سداد الرسوم الجمركية طبقاً لحالتها وقيمتها وفئة التعريف السارية فى تاريخ السداد .

٤ - يمنح مدير المكتب الإقليمي ، الذى يعينه المدير التنفيذى لبرنامج الأغذية العالمى ، لنفسه ولزوجته وأطفاله القصر المزايا والحصانات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين فى مصر بشرط ألا يكون مواطناً مصرياً أو مقيماً بصفة دائمة فى مصر . وبناء على توصية من المدير الإقليمي إلى وزارة الخارجية ، يجوز منح مزايا وحصانات وتسهيلات لاتقل عن تلك التى تمنح لأعضاء السلك الدبلوماسى من رتبة مماثلة لعدد معين إضافى من كبار موظفى البرنامج الملحقين بالمكتب الإقليمي بشرط ألا يكونوا رعايا مصريين أو مقيمين بصفة دائمة فى مصر يحدد عددهم بالاتفاق المتبادل بصفة فردية وعلى أساس مسئولياتهم فى البرنامج .

وتتضمن الإعفاء من الرسوم الجمركية على مايرد للمدير الإقليمي من الأمتعة الشخصية سيارة واحدة وسيارة أخرى تحت نظام الموقوفات لاستخدام أفراد أسرته . وعند التصرف فى السيارة الأولى تسدد الرسوم الجمركية بعد انقضاء ثلاث سنوات . وفى حالة النقل المفاجئ قبل إتمام هذه المدة تسدد الرسوم الجمركية طبقاً لحالة السيارة وقيمتها وفئة التعريف السارية فى تاريخ السداد .

٥ - يتمتع موظفو المكتب الإقليمي خلاف المدير الإقليمي المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٤) بالمزايا والحصانات المنصوص عليها فى المادة (٥) القسم (١٨) من اتفاقية المزايا والحصانات للأمم المتحدة المؤرخة ١٣ فبراير ١٩٤٦ التى أصبحت جمهورية مصر العربية طرفاً فيها فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨

٦ - يعفى موظفو المكتب الإقليمي ، خلاف المدير الإقليمي المشار إليه فى الفقرة (٤) ، لمرة واحدة فقط من الرسوم الجمركية على الأمتعة الشخصية وسيارة واحدة مخصصة لاستخدامهم الشخصى أو استخدام أسرهم ، عند توليهم مناصبهم فى مصر . وعند التصرف فى السيارة بعد انقضاء ثلاث سنوات تسدد الرسوم طبقاً لحالة السيارة وقيمتها وفئة التعريف السارية فى تاريخ السداد أو فى حالة النقل المفاجئ ولايتمتع موظفو المكتب الإقليمي من المواطنين المصريين أو المقيمين إقامة دائمة فى جمهورية مصر العربية بأى مزايا أو إعفاءات جمركية .

- ٧ - يزود جميع موظفي المكتب الإقليمي غير المذكورين في الفقرة الفرعية (٥) ببطاقة خاصة تثبت أنهم من موظفي البرنامج .
- ٨ - يمنح الأشخاص ، خلاف موظفي البرنامج ، الأعضاء في بعثات خاصة بالبرنامج أو الذين يدعواهم البرنامج إلى مقر المكتب الإقليمي في أعمال رسمية المزايا والمكافآت المنصوص عليها في المادة (٥) القسم (١٨) من اتفاقية المزايا والمكافآت للأمم المتحدة .
- ٩ - يتمتع موظفو البرنامج داخل جمهورية مصر العربية بالمزايا والمكافآت التالية :
- ( أ ) المكافأة من حجز أمتعتهم الشخصية والرسمية .
- ( ب ) المكافأة من الإجراءات القانونية بكافة أنواعها ومن القبض عليهم أو حجزهم فيما يصدر منهم شفاة أو كتابة وكل مايقومون به من أعمال بصفتهم الرسمية وتستمر هذه المكافأة حتى إن لم يعد الأشخاص المعنيون من موظفي البرنامج .
- وفي كل الحالات تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لحماية موظفي البرنامج وأسره من الحجز الذي لا مبرر له .
- ( ج ) الإعفاء من أى شكل من أشكال الضرائب المباشرة على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتقاضونها من البرنامج .
- ( د ) إعفاء الموظفين الذين يتمتعون بجنسيات خلاف الجنسية المصرية من أى شكل من الضرائب المباشرة على الدخل التحصل عليه من مصادر خارج مصر .
- ( هـ ) الإعفاء ، لهم ولزوجاتهم ولأقاربهم الذين يعولونهم ، من قيود الهجرة وإجراءات قيد الأجانب .
- ( و ) ذات الحماية وتسهيلات العودة إلى الوطن لهم ولأسرهم ولأفراد عائلاتهم الذين يعولونهم ، التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين وقت الأزمات الدولية .

**( المادة الرابعة )****التفسير والتطبيق**

تحال أى منازعة تنشأ بين البرنامج والحكومة بخصوص تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه وكذلك أى اتفاقات تكميلية له ، أو أى مسألة تمس مقر المكتب الإقليمي أو العلاقة بين البرنامج والحكومة ، يتعذر حلها بالتفاوض أو بأى وسيلة أخرى يتفق عليها للتسوية ، إلى هيئة محكيم لاتخاذ قرار نهائى بشأنها تتألف من ثلاثة محكمين ، يختار أحدهم المدير التنفيذى ، وتختار الثانى وزارة الخارجية المصرية ويختار الثالث ، الذى يرأس هيئة التحكيم ، المحكمان الأول والثانى ، ومالم يتفق المحكمان الأول والثانى على المحكم الثالث ، يختار رئيس محكمة العدل الدولية هذا المحكم الثالث .

**( المادة الخامسة )****الدخول حيز النفاذ**

بدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ فى تاريخ استكمال الإجراءات القانونية المحلية الخاصة بجمهورية مصر العربية ، وتبلغ الحكومة البرنامج بخصوص انتهاء استكمال الإجراءات السالفة الذكر .

**( المادة السادسة )****التعديلات والإنهاء**

تعقد مشاورات بخصوص تعديل هذا الاتفاق بناء على طلب الحكومة أو البرنامج ، ويجرى أى تعديل بقبول الطرفين ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

ينتهى سريان هذا الاتفاق وأى اتفاق تكميلى مبرم بين الحكومة والبرنامج عملاً بهذا الاتفاق بعد سنة أشهر من إخطار الحكومة أو البرنامج الطرف الآخر بإنهاء هذا الاتفاق باستثناء ما قد ينطبق من أحكام تتعلق بإنهاء عمليات البرنامج فى مكتبه الإقليمى فى جمهورية مصر العربية على نحو منظم والتصرف فى أملاكه الكائنة به ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

وإثباتاً لما تقدم قام الممثلون الموقعون أدناه بناء على التفويض الواجب بالتوقيع على هذا الاتفاق في ..... في اليوم 17. FEB. 1999 من شهر ..... من عام ١٩٩٩ في نسختين طبق الأصل باللغتين العربية والإنجليزية ، والنصان متساويان في الحجية .

عن برنامج  
الأغذية العالمي  
خالد عادل  
المدير الإقليمي  
وممثل البرنامج

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية  
الدكتور / يوسف أمين والي  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي